مجلة الجهاد
ملحق العدد (٥١)
حول حكومة المجاهدين الانتقالية



على مشارف الدولة

بعد مناقشات استمرت أسبوعين

مجلس شورى المجاهدين ينتخب "مجددي" رئيساً للدولة الانتقالية والأستاذ "سياف" رئيساً للوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

على مشارف الدولة

كتبه : فضل الهادي وزين - إسلام آباد

الحكومة الإسلامية هي الغاية المنشودة التي ضحى الشعب الأفغاني المسلم من أجلها بكل غال ونفيس، وبعد أن ظهرت بوادر هزيمة الروس النهائية أمام المجاهدين كان من الطبيعي جداً أن يستعد المجاهدون لتشكيل حكومة مؤقتة تحل محل النظام الشيوعي العميل في كابل وتعيد الأمن والاستقرار إلى البلاد، تمهيداً لإقامة الحكومة الإسلامية الشرعية في أفغانستان المسلمة.

وعندما كان الروس والأمريكان يحيكون مؤامرة خبيثة ضد الجهاد تحت اسم "اتفاقيات جنيف"، أسرع المجاهدون إلى إعلان حكومة مؤقتة برئاسة المهندس أحمد شاه ولكن وجود عوامل ضعف متعددة أدى إلى عدم فاعلية هذه الحكومة، فقرر الاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان تشكيل مجلس الشورى المكون من القادة المجاهدين والعلماء والمهاجرين ليقوم بمنح الثقة للحكومة المؤقتة السابقة أو بتشكيل حكومة جديدة، واتفقت الأحزاب الجهادية الداخلة في الاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان على إرسال (٦٠) عضواً من كل حزب إلى المجلس وخصصت (٦٠) مقعداً أخراً للمجموعات الأفغانية الشيعية المستقرة في إيران و(١٩) مقعداً للمسلمين من داخل كابل كما أعطيت عدة مقاعد أخرى للأشخاص والمجموعات الصغيرة الخارجة عن الاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان وبذلك بلغ عدد مقاعد مجلس الشورى ٥١٩ مقعداً.



مدينة الحجاج في إسلام أباد حيث عقد اجتماع مجلس شورى المجاهدين

اختار المجاهدون "مدينة الحجاج" في إسلام آباد مقراً لعقد مجلس الشورى وافتتح المجلس رسمياً بعد صلاة الجمعة ٥ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٩/٢/١٠م، وسط الاجراءات الأمنية المشددة من قبل المجاهدين.

ونظراً لعدم مشاركة التحالف الشيعي أجلت اجتماعات المجلس لمدة ثلاثة أيام ولكن الجهود التي بذلت من أجل اقناع كريم خليلي ناطق التحالف الشيعي بالإشتراك في المجلس لم تسفر عن النتيجة المطلوبة فاستأنف المجلس جلساته واختير محمد نبي محمدي رئيساً للمجلس والأستاذ عبد الرسول سياف ناطقاً رسمياً له.

وجدير بالذكر أنه قبيل تشكيل مجلس الشورى سافر "مجددي" إلى إيران ووقّع اتفاقية مع التحالف الشيعي تنص على إعطاء مائة مقعد للشيعة في المجلس وتخصيص سبع وزارات لهم في الحكومة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تكن بناء على موافقة المجلس القيادي للاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان بل وقعها مجددي بصفته الشخصية، لذلك رفض الاتحاد تنفيذ الاتفاقية واعتبرها غير ملزمة، بعد رفض الاتحاد للاتفاقية لم يشترك صبغة الله مجددي في عدة جلسات للمجلس تضامناً مع التحالف الشيعي وهدد بالخروج من الاتحاد ومجلس الشورى، وقد اعتبر ابنه الدكتور ذبيح الله مجددي –الذي كان يتحدث نيابة عن والده في مؤتمر صحفي بإسلام آباد– مجلس الشورى ناقصاً وغير ممثل للشعب الأفغاني واتهم بعض الأحزاب الجهادية –التي سماها بالأصولية– بالتآمر ضد الأحزاب المعتدلة! وعلى رأسها الجبهة الوطنية لانقاذ أفغانستان بقيادة البروفيسور صبغة الله مجددي.

وبعد أنْ شكلت لجنة من قبل مجلس الشورى للتفاوض مع التحالف الشيعي وافق مجددي على العودة إلى المجلس، وبدأت اللجنة بقيادة القائد المعروف الشيخ جلال الدين حقاني محادثاتها مع وفد التحالف الشيعي في



من اليمين رئيس الدولة الاستاذ مجددي ومن اليسار الاستاذ سياف رئيس الوزراء

إسلام آباد، إلاّ أن هذه المحادثات فشلت وسافر أعضاء وفد التحالف الشيعي إلى طهران.

عقب ذلك ترشيح المجلس القيادي للاتحاد محمد نبي محمدي زعيم حزب (حركة الانقلاب الإسلامي) رئيساً للدولة والمهندس أحمد شاه رئيساً للحكومة واتفق المجلس مبدئياً على ذلك وطالب الأعضاء المجلس القيادي بتقديم قائمة الوزراء لأجل المناقشة وبعد أن رشح المجلس القيادي ستة عشر اسما لتولي الوزارات، رفض مجلس الشورى القائمة، وتم تشكيل لجنة برئاسة الشيخ جلال الدين حقاني وعضوية شخصين من كل حزب لتقوم بوضع أطروحة جديدة لتشكيل الحكومة المؤقتة.

وبعد يومين تمكنت هذه اللجنة من وضع أطروحة جديدة لتشكيل الحكومة، حظيت بموافقة مجلس الشورى وقادة الأحزاب الجهادية السبعة.

وقد كانت الأطروحة مبنية على التصويت الحر داخل مجلس الشورى، بحيث أن كل عضو في المجلس له صوتان يدلي بأحدهما لصالح قائد الحزب الذي ينتمي إليه العضو أما الصوت الثاني فيجب أن يدلي به لصالح أحد القادة الستة الآخرين (غير قائد حزبه)، وقد قسمت اللجنة جميع المناصب الرئيسية في الحكومة إلى سبع مجموعات وهي كالتالي:

أولا : رئاسة الدولة ومعها وزارة الصحة.

ثانيا: رئاسة الحكومة ومعها وزارة الاتصالات.

ثالثا: رئاسة المحكمة العليا ومعها وزارتا المالية والتعليم.

رابعا: وزارة الدفاع ومعها وزارتا البحوث العلمية والزراعة.

خامسا: وزارة الداخلية ومعها وزارتا الأمن القومي والحج والأوقاف.

سادسا: وزارة الخارجية ومعها وزارتا العدل والحدود والقبائل.

سابعا: وزارة الإعمار المجدد ومعها وزارتا الدعوة والإرشاد والمعادن والصناعة.

وقد قررت اللجنة أن القائد الذي يحصل على أغلبية الأصوات ينتخب رئيساً للدولة ويحق له تعيين وزير الصحة من حزبه، والذي يأتي ترتيبه ثانياً ينتخب رئيساً للوزراء ويعين وزير الاتصالات من حزبه، وبقية المناصب توزع حسب عدد الأصوات التي حصلها القادة بناء على الترتيب المذكور، ولكن يحق للذي يأتي ترتيبه الثالث أن يختار أية وزارة من الوزارات وكذلك الرابع من حقه اختيار أية وزارة من الوزارات الباقية.

وقد أشرفت اللجنة على عملية التصويت والانتخابات التي أجريت يوم الخميس ١٨ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ٢ فبراير وجاء ترتيب الأصوات كالتالي:

- البروفيسور صبغة الله مجددي (١٧٤) صوتاً.

– البورفيسور عبد رب الرسول سياف (١٧٣) صوتا.

– الشيخ محمد نبي محمدي (١٣٩) صوتاً.

– المهندس قلب الدين حكمتيار (١٣٦) صوتاً.

– الشيخ يونس خالص (١٠٢) صوتاً.

– البروفيسور برهان الدين رباني (٩٩) صوتاً.

– والشيخ أحمد الجيلاني (٨٦) صوتاً.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد عصر الجمعة ٢٤ فبراير عقب انتهاء اجتماعات مجلس الشورى وحضره قادة الأحزاب الجهادية السبعة وأعضاء المجلس، بالإضافة إلى عدد كبير من الصحفيين والمراسلين أعلن صبغة الله مجددي توزيع المناصب في الحكومة والدولة كالتالي:

– البروفيسور صبغة الله مجددي (قائد الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان) رئيساً للدولة.

– البروفيسور عبد رب الرسول سياف (أمير الاتحاد الإسلامي) رئيساً للوزراء.

– الشيخ محمد نبي محمدي (رئيس منظمة حركة الانقلاب الإسلامي) وزيراً للدفاع.

– الشيخ محمد يونس خالص من الحزب الإسلامي (مجموعة خالص) وزيراً للداخلية.

– البروفيسور برهان الدين رباني وزيراً للإعمار المجدد.

– اعتذر المهندس قلب الدين حكمتيار (أمير الحزب الإسلامي) عن الاشتراك في الحكومة ولكنه سوف يعين أحد رجالات حزبه لمنصب "وزير الخارجية" وكذلك لوزارتي العدل والحدود والقبائل.

– الشيخ أحمد الجيلاني قائد الجبهة الوطنية الإسلامية لم يشترك بنفسه في الحكومة أيضاً ولكنه سيختار عضواً من حزبه لمنصب رئاسة المحكمة العليا كما سيعين وزيري المالية والتعليم.

– محمد شاه فضلي من حركة الانقلاب وزيراً للبحوث العلمية.

– الحاج دين محمد من الحزب الإسلامي (مجموعة خالص) وزيراً للأمن القومي.

– المهندس أحمد شاه (رئيس الحكومة المؤقتة السابقة) وزيراً للاتصالات.

– محمد نادر خرّم من الجبهة الوطنية لانقاذ أفغانستان وزيراً للصحة.

ومن المتوقع ان تعلن بقية الوزارات في أقرب فرصة ممكنة وستبقى أربعة حقائب وزارية شاغرة للتحالف الشيعي المستقر في إيران.

وأثناء حديثه للصحفيين اعتبر البروفيسور صبغة الله مجددي إعلان الحكومة المؤقتة من قبل مجلس شورى المجاهدين عملاً تاريخياً وطالب دول العالم بالاعتراف بحكومة المجاهدين المؤقتة وإعطاء كرسي أفغانستان لها

في المجامع الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمر دول عدم الانحياز.

وقد شكر مجددي جميع الدول والشعوب الإسلامية التي ساعدت المجاهدين والمهاجرين وخص بالذكر باكستان والمملكة العربية السعودية وإيران.

هذا وقد أعلن مجددي العفو العام عن جميع العاملين في الحكومة الشيوعية شريطة عدم تورطهم في قتل الشعب الأفغاني المسلم.

وقال مجددي أن حكومة المجاهدين سوف تنتقل إلى داخل أفغانستان خلال شهر وتباشر أعمالها من الآن.

ويرى المراقبون أن فوز مجددي في الانتخابات بزيادة صوت واحد يعود إلى تنازل الشيخ أحمد الجيلاني عن ترشيحه نفسه لمنصبي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء.

وختاماً فلا يغيب عن الأذهان أن هذه الحكومة انتقالية لمدة سنة تقريباً كي تدير شئون البلاد بعد سقوط النظام العميل وتشرف على الانتخابات الشرعية لاختيار الحكومة. والله غالب على أمره.

(نبذه عن رئيس الدولة ورئيس الوزراء)

رئيس الدولة :

- ولد صبغة الله مجددي في ضاحية "شوربازار" بمدينة كابل عام ١٩٢٦م.
- أسرته تعتبر من الأسر المتدينة المعروفة بالتصوّف.
- درس في جامعة الأزهر وحصل على شهادة الماجستير في العلوم الشرعية في أوائل الخمسينات.
- عمل مدرساً في جامعة كابل.
- بعد انقلاب داوود سافر إلى السعودية وابتعث من هناك إلى الدانمارك وأصبح مديراً للمركز الإسلامي.
- بعد الانقلاب الشيوعي جاء إلى بيشاور وأنشأ منظمة الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان عام ١٩٧٩م.
- معروف باتجاهه الوطني ومنظمته مكونة -في الغالب- من أصحاب المناصب العليا في النظام الملكي ونظام داوود.
- سجن في عهد ظاهر شاه لمدة أربع سنوات وسبعة أشهر.

- تعتبر منظمة مجددي من أضعف المنظمات في داخل أفغانستان من ناحية التواجد العسكري.
- يجيد مجددي اللغات الإنجليزية والعربية والفارسية والبشتو.

رئيس (الوزراء):

- ولد الأستاذ عبد رب الرسول سياف عام ١٩٤٦م في مديرية بغمان بولاية كابل.
- نشأ يتيماً حيث توفي والده وعمره ست سنوات.
- درس الثانوية في مدرسة أبي حنيفة الشرعية.
- التحق بكلية الشريعة بجامعة كابل وتخرج منها عام ١٩٦٧م بتقدير الامتياز.
- بعد إكمال دورة التجنيد عين معيداً في كلية الشريعة.
- بعد سنتين من التدريس أرسل إلى الأزهر وحصل على شهادة الماجستير في الحديث وعلومه عام ١٩٧٢م ثم سجل للدكتوراه ولكنه ترك الدراسة لاستدعاء الحركة الإسلامية له بسبب ظروف البلاد.
- واصل التدريس في كلية الشريعة بجامعة كابل.
- وفي عام ١٩٧٤م قبض عليه في مطار كابل الدولي من قبل استخبارات نظام داوود وقضى أكثر من ٦ سنوات في زنزانة تحت الإرهاب والتعذيب الشيوعي.
- حكم عليه بالإعدام من قبل الشيوعيين إلا أن الحكم لم يُنفذ رغم اقتياده إلى ساحة الإعدام عدة مرات.
- تمكن من الهرب أثناء الإفراج عن مجموعة من السياسيين الآخرين في يناير ١٩٨٠م .
- بعد تشكيل الاتحاد الإسلامي لتحرير أفغانستان انتخب رئيساً له.
- انتخب في عام ١٩٨٢م أميراً للاتحاد الإسلامي لمجاهدي أفغانستان والذي استمر لعام ١٩٨٥م.
- مثّل المجاهدين في مؤتمر قمة الدول الإسلامية في الطائف والكويت.
- يرأس الآن منظمة الاتحاد الإسلامي لأفغانستان.
- الأستاذ سيّاف من أقدم أبناء الحركة الإسلامية في أفغانستان ولعب دوراً بارزاً في تقوية الحركة الإسلامية وتربية الشباب المسلم. كما أنه يتقن اللغات العربية والفارسية والبشتو والإنجليزية .
- يتقن اللغات العربية والإنجليزية والأردية والبشتو والفارسية ■